الاغلبية والسلطة»[٣].

عدا غياب الدستور، هناك قوانين الدفاع لأنظمة الطوارىء لعام ١٩٤٥. وهي قوانين بريطانية كان معمولاً بها خلال فترة الحرب العالمية الثانية في فلسطين؛ وهي «تمنح السلطة صلاحيات غير محدودة، تقريباً، للجم، أو قمع، معارضي نظام الحكم»[٤]، وان «احد مميّزات نظام الحكم في اسرائيل هو عدم تمثيله لغالبية الشعب، أي ان الحكّام يأتون... من جماعة الاقلية اليهودية الاشكنازية غير المتدينة والقديمة»[٥].

وتسيطر اسرائيل، الآن، على نحو ٥,٢ ملايين نسمة (احصائيات العام ١٩٨٥)، «ينقسمون بين اسرائيليين يتمتّعون بحقوق المواطن، مقابل فلسطينيين يخضعون لحكم عسكري في المناطق [المحتلة] خلف الخط الاخضر (التوزيع الديمغرافي هو بنسبة ٧٧:٢٣). أمّا السكان الذين يعيشون داخل الخط الاخضر، والذين يبلغ عددهم ٤,١ ملايين، فهم يتوزّعون، حسب القومية، يهوداً وعرباً (بنسبة ٨٥:١٥)، وينقسمون، حسب المنشأ الطائفي، الى غربيين وشرقيين (بنسبة ٤٥:٥٥ مع أغلبية للشرقيين)، وحسب التقليد الديني، غير متديّنين ومتديّنين (بنسبة ٧٥:٢٥)»[٦].

هذه الحالة الصهيونية ـ اليهودية، المدعومة من الغرب الاستعماري، سقطت بلاء على فلسطين والشعب الفلسطيني، وعلى منطقة الشرق الاوسط، منذ نهاية القرن التاسع عشر. فقبل قيام اسرائيل، جعلت الحركة الصهيونية مهمتها وهدفها تهجير اليهود الى فلسطين وتوطينهم فيها. وبعد قيام الدولة الاسرائيلية، صارت مهمة الدولة توسيع جغرافيتها لاستيعاب المهاجرين اليهود، الفعليين والمتوقعين، لأن حدود اسرائيل، حسب تعبير مؤسس الدولة اليهودية، دافيد بن ـ غوريون، «حيث يستطيع الجيش الاسرائيلي ان يكون». وليس أدلّ على الطبيعة التوسّعية لدولة اسرائيل من قانون الكنيست بضمّ هضبة الجولان السورية الى اسرائيل في العام ١٩٨١، علماً بأن تلك المنطقة لا تدخل ضمن التصوّر الايديولوجي الليكودي لـ «أرض ـ اسرائيل التاريخية»، بل تدخل ضمن تطوّر «ارض ـ اسرائيل التوراتية». فلدى الحركات الصهيونية أربعة تصوّرات لخارطة اسرائيل: اسرائيل في حدود قرار التقسيم؛ واسرائيل على كامل فلسطين؛ واسرائيل التاريخية التي تضمّ ضفتي نهر الاردن؛ واسرائيل التوراتية الواقعة في ما بين النهرين الكبيرين، الفرات والنيل.

وقد وقع العسف الصهيوني والاسرائيلي مباشرة على الشعب الفلسطيني، الذي قاوم، منذ البداية، استيطان اليهود في فلسطين، عبر مقاومة بيع الاراضي الفلسطينية للوكالة اليهودية، التي كانت تدفع اسعاراً مغرية، وعبر الضغط على ادارة الانتداب البريطانية للحدّ من تدفّق المهاجرين اليهود الى فلسطين، وعبر جعل حياة هؤلاء المستوطنين غير مريحة في فلسطين كي ينزحوا عنها، وكي لا يكون الوضع مغرياً لآخرين بالقدوم اليها. ولم تكن الحركة الوطنية الفلسطينية، في حينه، في مستوى التحدي الذي فرضته عليها الحركة الصهيونية، المدعومة من بريطانيا، الدولة التي كانت تتحكم في شؤون ادارة فلسطين منذ العام ١٩٢٠، كدولة منتدبة. فالحركة الوطنية الفلسطينية، التي بدأت براعمها الاولى كجزء من الحركة الوطنية العربية، كانت خارجة حديثاً من ظلام العهد العثماني، مقابل حركة صهيونية متنوّرة وبراغماتية، عدا عن ان الحركتين، العربية والفلسطينية، في حينه، راهنتا على بريطانيا، كدولة حليف، لانجاز مشروعهما التحرري والوحدوي (مشروع الشريف حسين). وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تقدّم وعوداً شفهية الى الشريف حسين، عبر ضباطها وسفيرها في القاهرة، كانت تقدّم الى الصهيونيين مواثيق مكتوبة، من أشهرها «وعد بلفور»، الذي سمّي باسم مطلقه